وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط السوق التابع لها جلسة ٢٠٠٣/٤/١٥ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٧/١٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق مبلغ ١٨٢٩٤١٢ جنيهًا (فقط مليون وثمانمائة وتسعة وعشرون ألفًا وأربعمائة واثنا عشر جنيهًا لاغير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق مبلغ ١٢٧٤٠٤٢ جنيهًا (فقط مليون ومائتان وأربعة وسبعون ألفًا واثنان وأربعون جنيهًا لاغير) بفائض قدره ٥٥٥٣٧٠ جنيهًا (فقط خمسمائة وخمسة وخمسون ألفًا وثلاثمائة وسبعون جنيهًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٧/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

(إمضـــــاء)